

Distr.: General
30 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 75 (ب) من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج
البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي وأهمية اللانقائنية والحياد والموضوعية

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 151/74، أن يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم مزيد من المقترحات والأفكار العملية التي من شأنها أن تسهم في تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان من بتعزيز التعاون الدولي القائم على أساس مبادئ اللانقائنية والحياد والموضوعية، وأن يقدم تقريراً شاملاً عن المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. ويتضمن هذا التقرير مقترحات وأفكاراً عملية بشأن سبل تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان من خلال تعزيز التعاون الدولي، استناداً إلى المدخلات ذات الصلة الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويبرز التقرير الحاجة إلى توطيد التضامن بين الشعوب والأمم والأجيال على أساس الحقوق غير القابلة للتصرف لكل إنسان، بما في ذلك خلال التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي كشفت عن أوجه انعدام المساواة القائمة والفجوات المتصلة بها في مجال توفير حقوق الإنسان الأساسية، بل وأسهمت في تفاقمها.



أولاً - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 151/74، أن يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم مزيد من المقترحات والأفكار العملية التي من شأنها أن تسهم في تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي القائم على أساس مبادئ اللانقائية والحياد والموضوعية، وأن يقدم تقريراً شاملاً عن المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. ويستند هذا التقرير إلى المدخلات ذات الصلة الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية استجابةً للمذكرة الشفوية والرسائل الموجهة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 طلباً للإدلاء بمساهمات.

ثانياً - كوفيد-19 والأمم المتحدة في ذكرها الخامسة والسبعين: معاً من أجل البناء بشكل أفضل⁽¹⁾

2 - أثبتت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، مرة أخرى، أن الإنسانية يعتمد بعضها على بعض، وأن التحديات العالمية مترابطة، مما يجعل التعاون الدولي أمراً ملحاً وحتمياً في آن واحد، لا سيما في ميدان حقوق الإنسان. ونظراً إلى ضخامة التحدي وطبيعته العالمية، فمن الواضح أن المجتمع الدولي لن يفلح في تذليل التحديات الهائلة التي يجابهها اليوم ما لم يتعزز التعاون الدولي والتضامن بين الشعوب والأمم والمناطق، وكذلك بين الأجيال الحالية والمقبلة. ولئن طالت آثار الجائحة الجميع، فإن الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة والذين هم في كنف الدول الأكثر ضعفاً كانوا أشد تضرراً من سواهم. لذلك، فحقوق الإنسان تشكل قطب الرحى في صوغ استجابتنا الفورية للجائحة والتصدي لعواقبها. فبالتركيز على الأشخاص الأشد تضرراً وعلى الاستجابات الأكثر فاعلية، يمكن للنهج القائمة على حقوق الإنسان أن تساعد على تمهيد السبيل نحو التعافي بمرونة، وعلى صوغ استراتيجيات الوقاية للمستقبل، بما يشمل مسؤولياتنا حيال الأجيال القادمة.

3 - والجائحة، بما ألحقته من أضرار بشرية واجتماعية واقتصادية فادحة بجميع أنحاء المعمورة، هي أيضاً حبلى بفرصة يبلغ مداها الأجيال القادمة وتتمثل في الانخراط في عقد اجتماعي جديد واتفاق عالمي جديد للتصدي لكوفيد-19، بغية المساعدة في إعادة وضع العالم على الطريق الصحيح صوب الوفاء بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا وتنفيذ اتفاق باريس. ولقد أصدرت الأمم المتحدة عدة موجزات سياساتية⁽²⁾، شملت إطاراً للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19⁽³⁾؛

(1) يستند هذا التقرير إلى الفرعين الثاني والثالث من التقرير السابق الذي يتناول الموضوع نفسه (A/74/351).

(2) انظر www.un.org/en/coronavirus.

(3) انظر <https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-04/UN-framework-for-the-immediate-socio-economic-response-to-COVID-19.pdf>.

ومسألة الديون⁽⁴⁾؛ واستجابة الأمم المتحدة الشاملة لكوفيد-19⁽⁵⁾؛ وموجزا سياساتيا بشأن التغطية الصحية الشاملة⁽⁶⁾، وكل ذلك يحدد العناصر الرئيسية لعملية استجابة لكوفيد-19 تضع حقوق الإنسان في مركز الصدارة.

4 - وشهد العام الماضي سلسلة متتالية من النكسات في مجالي حقوق الإنسان والتنمية أدت إلى ازدياد أعداد الناس الذين يطالبون بحقوقهم وينتصرون للأجيال القادمة، فتبلورت من ثم حركةً جديدةً للتضامن الإنساني ترفض اللامساواة والانقسام، وتسعى إلى أن يتّحد، على وجه الخصوص، الشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمدن والمناطق وسائر أصحاب المصلحة، حول سياسات السلام وحماية الكوكب وإقامة العدل وتعزيز حقوق الإنسان للجميع⁽⁷⁾. وإزاء هذه الخلفية، أبرزت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ضرورة اجترار رؤية تغيّر الحياة - واتخاذ إجراءات متضافرة لمتابعة تنفيذها، بما يرسخ ركائز أمم العالم على أسس مكيّنة قوامها العدالة، بغية بناء القدرة على الصمود والثقة⁽⁸⁾. وستتطلب إعادة بناء الثقة في المؤسسات العالمية إظهار قدر أكبر من التضامن العالمي واعتماد نهجٍ متعددة الأطراف أكثر شمولاً وفعالية وترابطاً بما يسهم في بناء هياكل حوكمة عالمية أكثر استجابة.

5 - وتتيح الأزمة أيضاً فرصة فريدة لتحقيق تحول مفصلي في مجال المساواة والعدالة العرقيتين. فلا بد للدول، استناداً إلى الالتزامات والتعهدات الدولية، أن تعجّل بإجراءات العدالة العرقية وتترجم خطة التغيير التحولي لبلوغ العدالة والمساواة العرقيتين إلى واقع ملموس (A/HRC/47/53). وبالنسبة لمجموعات الأشخاص المهمشين تاريخياً على وجه الخصوص، لا مندوحة عن تطبيق تدابير الجبر لتحقيق المصالحة والعدالة والمساواة والتضامن⁽⁹⁾. فهذه التدابير يمكن أن تساعد في رتق العقد الاجتماعي الذي يربط بين الشعب والدولة، مما قد يعود بالنفع على المجتمع قاطبة. ومع تحوّل المجتمعات باطراد إلى مجتمعات متعددة الأعراق والديانات والثقافات، تتعاظم الحاجة إلى مزيد من الاستثمار السياسي والثقافي والاقتصادي في مجالي الشمول وتقوية اللّحمة⁽¹⁰⁾. وتشكل الذكرى السنوية العشرون للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب فرصة للعمل بسرعة على اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق العدالة العرقية (A/HRC/47/53، الفقرة 23).

(4) www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_policy_brief_on_debt_relief_and_covid_april_2020.pdf، وأيضاً

www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_liquidity_and_debt_solutions_march_2021.pdf

(5) https://www.un.org/pga/75/wp-content/uploads/sites/100/2020/10/un_comprehensive_response_to_covid.pdf

(6) https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-10/SG-Policy-Brief-on-Universal-Health-Coverage_English.pdf

(7) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_remarks_on_covid_and_inequality.pdf

(8) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27178&LangID=A

(9) A/HRC/47/53؛ وانظر أيضاً إعلان وبرنامج عمل ديربان، الفقرتان 100 و 101 والفقرة 106.

(10) انظر www.un.org/sg/en/content/secretary-generals-remarks-the-general-assembly-observance-of-the-international-day-for-the-elimination-of-racial-discrimination-delivered

6 - ولإعادة البناء معاً بشكل أفضل، هناك تحدّي راسخ يتمثل في تحويل الوعد المجسد في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى تغيير حقيقي على أرض الواقع⁽¹¹⁾. ولقادة العالم اليوم أدوارٌ محوريةٌ في بلورة سبل الانعتاق من ربكة الجائحة وصولاً إلى مستقبل أكثر شمولاً ورفقاً بالبيئة واستدامة ومرونة. وفي غمرة الانتقال من أوضاع الهشاشة إلى المرونة في ظل تعافي العالم من الجائحة، لا بد أن نعمل معاً لتذليل العقبات التي تعترض التقدم عن طريق الحوار والتعاون في إطارٍ متعدد الأطراف منشط وشامل وفعال ومتشابه.

7 - إن النداء للعمل من أجل حقوق الإنسان⁽¹²⁾ يرسم معالم الطريق للخروج من براثن الأزمات المتعددة التي تواجه البشرية حالياً. فهو يسخر الشراكات على نطاق الأمم المتحدة برمتها ويشدد على ضرورة التعامل مع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها نسيجاً متضافراً متعضداً لا غنى عنه. وعلى وجه التحديد، يركز النداء للعمل على وضع الحقوق في صميم التنمية المستدامة؛ وعلى الحقوق في أوقات الأزمات؛ وعلى المساواة بين الجنسين والمساواة في الحقوق للمرأة؛ وعلى المشاركة العامة والحيز المدني؛ وعلى حقوق الأجيال المقبلة، بما فيها الحق في التمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية؛ وعلى ضمان عالم رقمي آمن؛ وعلى العمل الجماعي المنسق.

ثالثاً - الدول الأعضاء

8 - وردت مساهمات تتضمن أفكار الدول الأعضاء ومقترحاتها في إطار هذا التقرير من أذربيجان، وإكوادور، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، والسويد، والعراق، وكوت ديفوار، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والهند.

9 - وجاء في المساهمات المقدمة أن اللانقائية والحياد والموضوعية يجب أن تحظى بأهمية قصوى في التعاون الدولي. ولوحظ أن تحديات حقوق الإنسان على المستوى المتعدد الأطراف تشمل تعزيز نظام تعاون دولي فعال يلبي احتياجات البلدان ويدعم قدرات الدول بتوفير المساعدة التقنية والتمويل. ولوحظ أيضاً أنه من اللازم زيادة التعاون الدولي لتعزيز الحق في الصحة من خلال توفير لقاحات كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، ولتخفيف الآثار البيئية وتقليص الفجوات التكنولوجية، بما في ذلك الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيات الجديدة التي تتيح الوصول إلى التعليم في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ومن شأن زيادة التعاون أن تدعم التحالفات الاستراتيجية بين الدول والقطاع الخاص والجامعات. وشملت مقترحات الدول الأعضاء اتباع منظومة الأمم المتحدة سياسة مشتركة في مجال التعاون الدولي لتوحيد القواعد القانونية من أجل تجريم جرائم الحاسوب بغية النهوض بالأمن السيبراني.

10 - ولوحظ أن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان يعني ضمناً تيسير الحصول على الأدوية في سياق الجوائح وتوفير لقاحات كوفيد-19 للجميع دونما تمييز. وأشير أيضاً إلى أن أنشطة الدعوة

(11) انظر الإحاطة المقدمة من الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن النداء للعمل من أجل حقوق الإنسان، في 24 شباط/فبراير 2021، وهي متاحة في الموقع www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2021-02-24/briefing-the-call-action-for-human-rights.

(12) انظر www.un.org/sites/www.un.org/files/atoms/files/The_Highest_Aspiration_A_Call_To_Action_For_Human_Right_English.pdf.

ضرورية لتجديد تعددية الأطراف، باتخاذ التدابير التالية: إصلاح المنظمات الدولية؛ وتوطيد عالمية حقوق الإنسان؛ وتعزيز دور الجهات الفاعلة غير الحكومية؛ وتفعيل إمكانيات الاستعراض الدوري الشامل؛ وتعزيز مكانة مجلس حقوق الإنسان؛ وتمويل السياسات الوطنية الرامية إلى تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وإدراجها ضمن إطار خطة تكاملية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11 - ولاحظت بعض الدول الأعضاء أن عملية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان تشكل مثالا جيدا على سبل استعادة البلدان من انخراطها في العمليات المتعددة الأطراف لإعمال حقوق الإنسان على نحو تدريجي. وأشارت إلى أن المجلس ينبغي أن يوفر منتدى لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. كذلك اقترحت التشديد على بناء قدرات الدول عن طريق تقديم المساعدة التقنية والمالية، وعلى أن يركز صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وسائر المبادرات على التوصيات التي تقبلها الدول المعنية.

12 - وفيما يتعلق بالبلدان ذات الموارد المحدودة، شددت الدول الأعضاء على أن المناقشات المواضيعية السنوية بشأن التعاون التقني وبناء القدرات والمناقشة العامة لمجلس حقوق الإنسان في إطار البند 10 من جدول الأعمال توفر منبرًا ضروريًا لإبداء شواغل البلدان وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وشجعت الأعمال التي تضطلع بها آليات من قبيل صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية. وأشارت إلى أن العبء الملقى على كاهل آليات الإبلاغ الوطنية، وهو عبء تشدد وطأته بصوة خاصة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًا، يمكن تخفيفه من خلال التعاون الدولي. ولوحظ كذلك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد على الشراكات الدولية للمساعدة في الأزمات الإنسانية المتعلقة بالمناخ، وأن التصدي لتغير المناخ يقتضي أن تتخذ جميع البلدان تدابير وقائية كبيرة. وأشارت الدول الأعضاء إلى وجوب استخدام التكنولوجيا الجديدة كأداة لتيسير زيادة المشاركة في أعمال المجلس، ولاحظت أن توثيق التعاون العالمي أمر حيوي لمواجهة التحديات المنبثقة عن التكنولوجيات الرقمية.

13 - وأكدت الدول في مساهماتها على أهمية تعزيز التعاون الثنائي وبناء القدرات ضمن توصيات الدول الأعضاء في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وذكرت أنه من المهم تشجيع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومفوضية حقوق الإنسان على إسداء المشورة وتوفير التعاون التقني لمواجهة التحديات، إضافة إلى تسليط الضوء على تحديات حقوق الإنسان التي تواجهها الدول على الصعيد الوطني. واقترحت تعزيز التعاون الدولي بشأن البيانات المصنفة والتخصص التقني، وكذلك مشاركة الفتيات والشابات ونساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أصل أفريقي والنساء ذوات الإعاقة في أعمال الأمم المتحدة. ودعت إلى إجراء تحسينات في قدرات الأمم المتحدة وقتواتها في المجالين الرقمي والاتصالي عن بعد تعزيزاً لعملها في سياق الجائحة.

14 - ولوحظ أن التطبيق الفعال لنهج قائم على حقوق الإنسان في مجال التنمية، لا سيما عندما تكون حقوق الإنسان مقيدة بدرجة أكبر، يقتضي الإلمام بالاقتصاد السياسي والقدرة العملية على تكييف العمل والبرمجة مع الخيارات النابعة من الواقع المحلي بشأن ما يمكن عمله في مجال حماية حقوق الإنسان وإعمالها، والعمل بأساليب تتم عن الفطنة السياسية. واعتُبر نهج المساواة بين الجنسين أمراً ذا أهمية في التعاون الإنمائي.

15 - وأبرزت إحدى المساهمات أهمية التعاون بين أجهزة الأمم المتحدة وآلياتها في مجال حقوق الإنسان على أساس الاحترام الكامل لولياتها. وجرى الإعراب أيضا عن رأي مفاده أن برامج التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن تنفذ وفقاً للأولويات الوطنية وسيادة الدول.

16 - وجاء في المساهمات الواردة أن الدول وأصحاب المصلحة المشاركين في آلية الاستعراض الدوري الشامل يتعين أن تلتزم التزاما تاما بأسس ومبادئ عملية الاستعراض، التي يجب أن تجري بطريقة موضوعية وشفافة تخلو من الانتقائية وتكون بناءة وغير مسببة. كذلك أعرب عن التأييد للإجراء المبسط لتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على النحو الذي شجعت عليه الجمعية العامة في قرارها 268/68. ولوحظ أيضا أن هيئات المعاهدات ينبغي أن تعمل على موازنة أساليب عملها ووضع منهجية للإجراء المبسط لتقديم التقارير. وشملت المقترحات الواردة في المساهمات كذلك ما يلي: وضع معايير إرشادية للترشيحات لعضوية مجلس حقوق الإنسان؛ ووضع معايير سهلة وعملية بدرجة أكبر لعقد الدورات الاستثنائية وإنفاذ القرارات الناجمة عن تلك الدورات؛ وتطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل على نحو يكفل استقلاليتها عن المجالات السياسية القائمة على العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة بين البلدان؛ وضمان المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة الآخرين في عملية الاستعراض.

رابعاً - المنظمات الحكومية الدولية

17 - أشار الاستعراض الشامل لعام 2020 الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية إلى الدور الهام المنوط بالجهاز الإنمائي في دعم الحكومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، دون ترك أي أحد خلف الركب، على أساس الاحترام التام لحقوق الإنسان، بما يشمل الحق في التنمية، مع التأكيد على أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتشابكة. وطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تعمل من أجل إعادة البناء بشكل أفضل وتحقيق تعافٍ مستدام وشامل ومرن. وينبغي أن يكون الناس محور هذا العمل، وأن يراعى الاعتبارات الجنسانية، وأن يحترم حقوق الإنسان، مع التركيز على أفقر الناس وأشدّهم ضعفاً وأكثرهم تخلفاً عن الركب، وأن يحمي الكوكب ويحقق الرخاء والتغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030. وأهاب بمنظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة الحكومات في ما تبذله من جهود لاحتزام التزاماتها والوفاء بتعهداتها في مجال حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي، باعتبار ذلك وسيلة حاسمة لتنفيذ التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

18 - وترد في تقرير مفوضة حقوق الإنسان عن تنفيذ التعاون الدولي وتعزيزه في ميدان حقوق الإنسان المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والأربعين (A/HRC/47/47) معلومات شاملة عن أنشطة المفوضية في هذا المجال والتوصيات ذات الصلة بالموضوع.

19 - وتشكل لجنة وضع المرأة منتدى آخر من المنتديات المتعددة الأطراف التي حققت تقدماً في مجال حقوق الإنسان. ففي دورتها الخامسة والستين، المعقودة في الفترة من 15 إلى 26 آذار/مارس 2021، ركّز موضوع الدورة اهتمام الدول الأعضاء على ضمان حقوق المرأة في المشاركة الفعالة في الحياة العامة واتخاذ تدابير ملموسة للتصدي للعنف ضد المرأة ومنعه⁽¹³⁾. وأعادت الدول الأعضاء التأكيد، ضمن إطار الاستنتاجات المتفق عليها، على أن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها واحترامها تكتسي أهمية

(13) انظر www.unwomen.org/en/csw/csw65-2021.

بالغة لكفالة المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والفتيات في المجتمع (E/2021/27-E/CN.6/2021/14)، الفصل الأول - ألف). وأكدت كذلك على ضرورة تعزيز مشاركة المرأة وقيادتها على نحو كامل فعال في مجالات السياسة العالمية الرئيسية، بما يشمل جهود التصدي لكوفيد-19 والتعافي منه، وتغير المناخ، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

20 - ويحدد نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان مبادئ توجيهية شاملة لعمل منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، تشمل وضع الحقوق في صميم التنمية المستدامة من خلال التركيز على أنشطة الدعوة والتحليل والبرمجة، وآليات حقوق الإنسان، وتعزيز قدرة الأمم المتحدة. وعلى المستوى القطري، يشكل إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة أهم أداة لتخطيط أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية وتنفيذها دعماً لخطة عام 2030⁽¹⁴⁾. وتتمحور توجيهات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن تطوير مثل هذه الأطر وتنفيذها حول ستة مبادئ توجيهية، تشمل النهج القائمة على حقوق الإنسان، وعدم ترك أي أحد خلف الركب، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمرونة، والاستدامة، والمساءلة، مما يغطي القيم العالمية التي تحدد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وسيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في أعقاب الجائحة، تحقيق تحول اقتصادي تتضافر فيه جميع أبعاد التنمية المستدامة، مع التأكيد في الوقت نفسه على الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب وإعمال حقوق الإنسان.

21 - وعقب توجيه النداء للعمل، ركزت منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ مضامينه عبر مجالاتها المواضيعية السبعة، مع كفالة اتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض بمسؤولية الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان على نطاق المنظومة قاطبة. وبُذلت جهود مركزة لبورصة لخرائط جماعي ومستدام لمنظومة الأمم المتحدة في تدخلات استراتيجية مواضيعية ملموسة، واقتترنت هذه الجهود بأنشطة التواصل مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة بغية إنكاء الوعي بالنداء للعمل وإحداث الزخم اللازم لتنفيذه. وتبذل الجهود حالياً على نطاق المنظومة من أجل استعراض التحليلات القطرية المشتركة وأطر تعاون مجموعة التنمية المستدامة من منظور حقوق الإنسان، مما سيوفر بيانات وتحليلات أساسية حول كيفية تعزيز الدعم على نحو متماسك وفعال لتحقيق خطة عام 2030 وجعل حقوق الإنسان في مركز الصدارة. وجرى تطوير العديد من المواد للمساعدة في تنفيذ النداء للعمل، ولا سيما بالاستفادة من خبرة المنظومة وجهودها الجماعية للتغلب على التحديات الرئيسية التي تعوق حقوق الإنسان، وبخاصة على المستوى القطري، من قبيل وضع الإرشادات العملية بشأن الاستعراض الدوري الشامل⁽¹⁵⁾.

22 - ويعترف النداء للعمل بحقوق الأجيال القادمة، لا سيما في سياق العدل المناخي، ويشدد على الأهمية الحاسمة التي تكتسبها المشاركة العامة والحيز المدني المفتوح لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام الدائم. وتؤكد المذكرة الإرشادية لعام 2020 بشأن الحيز المدني⁽¹⁶⁾ على أن المجتمع يصبح أكثر صلابة ومرونة عندما يكون بمقدور النساء والرجال مزاوله دور هادف في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إسهاماً منهم في صوغ السياسات التي تؤثر في حياتهم. وأعلن رؤساء كيانات الأمم المتحدة

(14) انظر https://unsdg.un.org/sites/default/files/2019-10/UN-Cooperation-Framework-Internal-Guidance-Final-June-2019_1.pdf

(15) www.ohchr.org/Documents/HRBodies/UPR/UPR_Practical_Guidance.pdf

(16) www.ohchr.org/Documents/Issues/CivicSpace/UN_Guidance_Note.pdf

أيضا عن التزام مشترك بتعزيز حقوق الأطفال والشباب والأجيال المقبلة في بيئة صحية وفي مشاركتهم الهادفة في صنع القرار على المستويات كافة⁽¹⁷⁾.

23 - وقام فريق العمل التابع لمجموعة التنمية المستدامة والمعني بعدم ترك أي أحد خلف الركب وبحقوق الإنسان والخطة المعيارية، الذي تشترك في رئاسته مفوضية حقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بإصدار العديد من المواد السياسية، بما فيها الدليل التشغيلي لمجموعة التنمية المستدامة بشأن عدم ترك أي أحد خلف الركب، الموجه لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسيشكل هذا الدليل أداة حاسمة لتفعيل المبدأ التوجيهي الناظم لإطار التعاون من أجل عدم ترك أي أحد خلف الركب. وأجرى فريق العمل أيضا استعراضا من منظور حقوق الإنسان لما عدده 109 من خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بكوفيد-19 التي اضطلعت بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وجرى نشر الاستعراض في بوابة بيانات كوفيد-19⁽¹⁸⁾. واسترشد في ذلك بالتوجيهات الواردة في إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19⁽¹⁹⁾ وبالقائمة المرجعية للنهج القائم على حقوق الإنسان في استجابات البلدان الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19⁽²⁰⁾. وتشدد خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية على أن استجابات كوفيد-19 ينبغي أن تهدف أيضًا إلى النهوض بالتعاون والتضامن بين الدول الأعضاء. وفي آب/أغسطس 2020، أصدر الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالشيخوخة قائمة مرجعية لإدراج كبار السن ضمن خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية⁽²¹⁾، اشتركت في وضعها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومفوضية حقوق الإنسان. وفي إطار الشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، تم تطوير أداة تعقب عالمية للاستجابة الجنسانية لكوفيد-19 من أجل رصد وإبراز الاستجابات التي أدمجت منظورا جنسانيا في نهجها⁽²²⁾.

24 - وركزت استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكوفيد-19⁽²³⁾ على ربط الاستجابة الفورية باحتياجات التنمية المستدامة الطويلة الأجل عن طريق المساعدة في إدارة التعقيد وعدم اليقين في أربعة مجالات متكاملة، هي: الحوكمة، والحماية الاجتماعية، والاقتصاد الأخضر، والإريك الرقمي. فأبرزت حقوق الإنسان وتعددية الأطراف باعتبارها مسارين رئيسيين صوب التعافي. وفي سياق الدعم المقدم من البرنامج لإعادة تموقع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، يشارك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في وضع وتنفيذ أطر للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية. ويتعاون الصندوق مع مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة

(17) [www.sparkblue.org/system/files/2021-06/210615_STEP_UP - Joint Commitment by Heads of UN](http://www.sparkblue.org/system/files/2021-06/210615_STEP_UP_-_Joint_Commitment_by_Heads_of_UN_Entities.pdf) (17)
.Entities.pdf

(18) https://data.uninfo.org/Home/_DocumentTracker

(19) [https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-04/UN-framework-for-the-immediate-socio-economic-](https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-04/UN-framework-for-the-immediate-socio-economic-response-to-COVID-19.pdf)
.response-to-COVID-19.pdf

(20) [www.ohchr.org/Documents/Events/COVID-19/Checklist_HR-Based_Approach_Socio-](http://www.ohchr.org/Documents/Events/COVID-19/Checklist_HR-Based_Approach_Socio-Economic_Country_Responses_COVID-19.pdf)
.Economic_Country_Responses_COVID-19.pdf

(21) [www.un.org/development/desa/ageing/wp-content/uploads/sites/24/2020/08/Checklist-inclusion-](http://www.un.org/development/desa/ageing/wp-content/uploads/sites/24/2020/08/Checklist-inclusion-Older-Persons-in-SERPs.pdf)
.Older-Persons-in-SERPs.pdf

(22) <https://data.undp.org/gendertacker>

(23) متاحة في الموقع www.undp.org/publications/beyond-recovery-towards-2030

الأمم المتحدة القطرية بشأن الاستجابات لكوفيد-19 في ما يربو على 20 بلداً من أقل البلدان نمواً، بما في ذلك عبر شبكة من المستشارين الاستثماريين في أفريقيا جرى نشرهم لتحديد فرص الاستثمار الإيجابية من حيث أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن جدواها المالية⁽²⁴⁾.

25 - وعمل البرنامج على النهوض بالدعم المتكامل المتعدد الوكالات والشركاء المقدم للجهود الوطنية من أجل تمويل الاستجابات لكوفيد-19، بما في ذلك من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة، وهي مبادرة تعاونية يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتحاد الأوروبي وأطراف أخرى. وأنشئت هذه الأطر في 58 بلداً من أجل التخطيط لتمويل أولوياتها الوطنية في مجال التنمية المستدامة. ويقدم البرنامج الدعم للحكومات بغية مواصلة التمويل مع استراتيجيات التعافي الخضراء المتسمة بالإنصاف والمرونة. وعلى سبيل المثال، فقد جرى، بقيادة وزارة المالية وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تجريب نهج تصاعدي لتنفيذ هذه الأطر في خمس مقاطعات في غانا من خلال خطط إنعاش المقاطعات، حيث تم ربطها بعملية تمويل أهداف التنمية المستدامة الوطنية لتعزيزها لنهج التمويل والتخطيط المتكامل الذي يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع برمته⁽²⁵⁾.

26 - وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرفقا جديداً لكوفيد-19 من أجل الربط بين واضعي السياسات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان الشريكة لتزويدها بأحدث المعلومات عن آثار كوفيد-19⁽²⁶⁾. وركز إطار العمل بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية لعام 2020 وما بعده⁽²⁷⁾ على مجالات التعاون الرئيسية سعياً إلى إضافة قيمة ملموسة للأولويات الاستراتيجية لكلتا المنظمتين في سياق خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية. ويستند الإطار إلى مجموعة من الركائز، من بينها القيمة التي يمثلها باعتباره استجابة عالمية محورها الإنسان تركز على التضامن والافتتاح المشترك بالضرورة الحتمية لبذل جهد عالمي منسق من أجل دعم البلدان التي تفتقر إلى الحيز المالي الكافي لتمويل السياسة الاجتماعية، ولا سيما الحماية الاجتماعية الشاملة.

27 - ولقد حثت منظمة الصحة العالمية والأطراف المتعاونة معها جميع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الخيرية ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف على العمل معاً في سبيل القضاء على جائحة كوفيد-19 وما يتصل بها من أزمات من خلال التعاون والعمل بشكل منسق وعاجل على النطاق العالمي. وترتكز مهمتها، التي تتمثل في تعزيز الصحة والحفاظ على سلامة العالم وخدمة المستضعفين، على الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة

(24) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي"، مذكرة إعلامية مقدمة إلى المجلس التنفيذي، الدورة العادية الأولى، 2021.

(25) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "UN COVID-19 Response in Action: UN Response to the Socio-Economic Impacts of COVID-19"، نشرة إعلامية، العدد 2، تشرين الأول/أكتوبر 2020.

(26) انظر www.un-page.org/covid.

(27) www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/statement/wcms_756457.pdf.

والأهداف المرتبطة به التي تستهدف ثلاثة بلايين شخص، حسبما ينص عليه برنامج العمل العام الثالث عشر لمنظمة الصحة العالمية للفترة 2019-2023⁽²⁸⁾.

28 - وفي نيسان/أبريل 2020، دشنت منظمة الصحة العالمية، بالاشتراك مع فرنسا والمفوضية الأوروبية ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19⁽²⁹⁾. ومما يُيسّر الحصول على اللقاحات وتسليمها إلى البلدان المنخفضة الدخل التعاون الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية من خلال آلية الالتزام المسبق للسوق التابعة لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وتجميع براءات الاختراع الطوعي عن طريق مجمع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-19، وأنشطة الدعوة. وفي أيلول/سبتمبر 2020، وقعت منظمة الصحة العالمية واليونيسف إطاراً تعاونياً جديداً للتجديد ببذل جهود مشتركة في مجال الصحة العامة تعطي الأولوية للفئات السكانية الأكثر تهميشاً وضعفاً.

29 - وفي كانون الثاني/يناير 2021، وجه المدير العام لمنظمة الصحة العالمية نداء للعمل من أجل الإنصاف في توزيع اللقاحات، داعياً جميع أصحاب المصلحة إلى العمل معاً بروح من التضامن في سبيل معالجة النقص في الإمداد والتوزيع غير المنصف للقاحات الذي يظل أكبر تهديد يعوق إنهاء الجائحة والدفع بعجلة التعافي العالمي. وشرعت منظمة الصحة العالمية في تنفيذ حملة لمدة عام، تم إطلاقها في يوم الصحة العالمي عام 2021، تتضمن خمسة إجراءات رئيسية لمعالجة أوجه عدم المساواة وغياب الإنصاف المتعاطمة في المجال الصحي داخل البلدان وفيما بينها، بغية بناء أنظمة صحية ومجتمعات أكثر إنصافاً وعدلاً⁽³⁰⁾. وتموّل الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية للأمم المتحدة لكوفيد-19 من خلال الخطة الاستراتيجية العالمية للتأهب والاستجابة لعام 2021 التابعة لمنظمة الصحة العالمية، والتي تحدد الأولويات الرئيسية للاستجابة الصحية على نطاق العالم. وسيجري تمويل هذه التدخلات الصحية من خلال قنوات تمويل متعددة، بما في ذلك الميزانيات الحكومية وصناديق التضامن التابع لمنظمة الصحة العالمية والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ⁽³¹⁾.

30 - وينخرط برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في وضع معايير حقوق الإنسان الناظمة للحق في الصحة والحقوق المتصلة بالصحة داخل مجلس حقوق الإنسان وسائر آليات حقوق الإنسان. وينخرط برنامج الأمم المتحدة المشترك أيضاً مع هيئات حقوق الإنسان الإقليمية للنهوض بالحق في الصحة والحقوق المتصلة بالصحة بين الدول الأعضاء، ومع الأكاديميين والخبراء والمجتمع المدني، كما يضع توجيهات قائمة على الأدلة وعلى الحقوق توفر إطاراً يساعد البلدان في صوغ قوانينها وسياساتها. وفي معرض دعم الجهود التي تبذلها البلدان من أجل إعمال حقوق الإنسان في صلب القوانين والسياسات، يقدم برنامج الأمم المتحدة المشترك مشورة الخبراء إلى صانعي السياسات ومنفذي

(28) https://cdn.who.int/media/docs/default-source/documents/about-us/thirteenth-general-programme/gpw13_methodology_nov9_online-version1b3170f8-98ea-4fcc-aa3a-059ede7e51ad.pdf?sfvrsn=12dfef0d_1&download=true

(29) www.who.int/initiatives/act-accelerator

(30) انظر www.who.int/director-general/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-world-health-day-webinar

(31) <https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-04/UN-framework-for-the-immediate-socio-economic-response-to-COVID-19.pdf>

البرامج والبرلمانيين والمحاكم ذات الاختصاص النهائي بشأن إنهاء الوصم والتمييز والعنف المرتبط بفيروس نقص المناعة البشرية.

31 - ووضعت الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين القائمة المرجعية الدنيا للشروط المتعلقة بإدماج المساواة بين الجنسين ضمن تنفيذ أطر الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال عضويتها في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ضمان التركيز القوي على المساواة بين الجنسين في هذه الأطر. وأدمجت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المساواة بين الجنسين في مسارات العمل الخمسة للأطر، من خلال إدراج تدابير مناهضة للعنف الجنساني، ودعم عمالة المرأة والمؤسسات المملوكة للنساء، والرعاية غير مدفوعة الأجر، والحزم المالية المراعية للمنظور الجنساني، والصحة، وإدماج المجموعات النسائية والأصوات النسائية، والبيانات المصنفة حسب الجنس⁽³²⁾.

32 - ويعالج برنامج الاستجابة والتعافي من كوفيد-19 التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة. فمن أجل إعادة البناء بشكل أفضل ومواصلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يهدف البرنامج إلى التخفيف من الآثار المباشرة، بالموازاة مع تعزيز مرونة النظم الغذائية وسبل العيش في الأمد الطويل⁽³³⁾. ويعمل البرنامج بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وشركاء آخرين، مستفيداً من هذه الشبكات الواسعة لإجراء مزيد من البحوث، ودعم التحقيقات الجارية، وتبادل المعارف ذات الأهمية البالغة⁽³⁴⁾.

33 - وأبرز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في مساهمته أن التعاون الدولي، وبخاصة في مجالي تمويل التنمية والمساعدة الإنمائية الرسمية، كان هو موضوع تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نموا لعام 2019⁽³⁵⁾، الذي اقترح خطة 2,0 بشأن فعالية المعونة، التي من شأنها أن تسهم بشكل حاسم في إحداث تحول هيكلي من خلال تحسين إدارة المساعدة وتقديمها، مع ما يجلبه ذلك من آثار تراكمية على الحد من الفقر وتحسينات أخرى في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من قبيل الصحة والتعليم. وعلى النحو المبين في تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020⁽³⁶⁾، فإن تنمية القدرات الإنتاجية تعترف أيضاً بما تؤديه القدرات الإنتاجية من دور محوري في الدفع قدماً بعملية التحول الهيكلي. وأصدر الأونكتاد بحثاً وقدم مساعدات تقنية بشأن الروابط المتبادلة بين التجارة والفقر بغية تحديد خيارات سياساتية لاستخدام التجارة كأداة أكثر فعالية للقضاء على الفقر. وعلى سبيل المثال، يهدف أحد المشروعات الحالية إلى تعزيز قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً في مجال بناء القدرات الإنتاجية واستخدامها وتعهدتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا. ومضى الأونكتاد قدماً في تفعيل مبادئ

(32) انظر - <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/report-on-the-un-women-global-response-to-covid-19-en.pdf>

(33) انظر www.fao.org/partnerships/resource-partners/covid-19/en/

(34) انظر www.fao.org/in-action/fapda/fapda-home/en/

(35) <https://unctad.org/webflyer/least-developed-countries-report-2019>

(36) <https://unctad.org/webflyer/least-developed-countries-report-2020>

جنيف من أجل اتفاق بيئي عالمي جديد⁽³⁷⁾، التي تتضمن مبادئ وسياسات وحقوقاً، تشمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بغرض تطبيقها في مختلف المناطق والبلدان عن طريق التعاون العالمي.

34 - وأشار مركز التجارة الدولية في بيانه إلى إسهامه في تعزيز حقوق المرأة وتحقيق الغايات المرتجاة من أهداف التنمية المستدامة. فقد شارك المركز في تأسيس الشراكة العالمية للمساواة بين الجنسين في العصر الرقمي (مبادرة "متساوون")، وشارك في قيادة تحالف قيادة "متساوون".

35 - وأشار مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في مساهمته إلى أن الجمعية العامة حثت، في الإعلان السياسي الذي اعتمده في دورتها الرابعة والسبعين، بمناسبة استعراض منتصف المدة لمسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) (قرار الجمعية العامة 3/74)، على زيادة الاستثمارات في الدول الجزرية الصغيرة النامية للنهوض بنموها الاقتصادي وتبوع اقتصادها بغية التقليل من ضعفها وبناء قدرتها على التكيف واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ. وفي الدورة نفسها، أعاد الإعلان السياسي الصادر بمناسبة استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية (قرار الجمعية العامة 15/74) تأكيد الالتزامات بتلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة. وأتاحت الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المقرر عقده في الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022، وكذلك التنفيذ المعجل لبرنامج عمل فيينا ومسار ساموا، فرصاً مهمة للتعافي من كوفيد-19 وتعزيز العمل في ميدان حقوق الإنسان من خلال النهوض بالتعاون الدولي في مجالات منها الحق في الحياة، والحق في التنمية، وفي المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، وفي الغذاء، وفي البيئة الصحية، وفي الصحة، وفي السكن، وفي الثقافة، وفي العمل، وفي تعزيز الربط الرقمي.

36 - وفي أيار/مايو 2020، أطلق مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد ومنظمة الصحة العالمية، شراكة الوصول إلى التكنولوجيا في إطار نهج منسق يرمي إلى تدعيم استجابات البلدان النامية لكوفيد-19 وزيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيات الصحية المتقدمة للأرواح⁽³⁸⁾. ويعمل مصرف التكنولوجيا مع أقل البلدان نمواً ومع شركاء إنمائيين وطائفة من مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل اتخاذ إجراءات سريعة وتعزيز القدرات المحلية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار أثناء الجائحة وما بعدها⁽³⁹⁾. ومن خلال مبادراته وأنشطته وشركائه في مجال التصدي لكوفيد-19⁽⁴⁰⁾، يساعد الاتحاد الدولي للاتصالات البلدان على استغلال التكنولوجيات الرقمية استغلالاً تاماً للاستجابة لكوفيد-19 والتعافي منه، وعلى بناء قدرات التأهب لحالات الطوارئ العالمية في المستقبل⁽⁴¹⁾.

(37) <https://unctad.org/webflyer/new-multilateralism-shared-prosperity-geneva-principles-global-green-new-deal>

(38) انظر www.undp.org/content/undp/en/home/news-centre/news/2020/UN_agencies_launch_Tech_Access_Partnership_in_joint_effort_to_scale_up_local_production_of_life-saving_health_technologies_for_COVID-19.html

(39) انظر www.un.org/technologybank/content/response-to-covid-19

(40) انظر www.itu.int/en/SiteAssets/COVID-19/ITU-COVID-19-activities.pdf

(41) انظر www.itu.int/en/Pages/covid-19.aspx

37 - وأطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاشتراك مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سلسلة الندوات العالمية عبر الإنترنت بشأن "البيئة وحالات الطوارئ في مواجهة كوفيد-19"، بهدف تكوين جماعة من الممارسين تستقطب الجهات الفاعلة في مجالي البيئة والشؤون الإنسانية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة بالموضوع. وأصدر البرنامج أيضا مذكرة سياسية مشتركة موجهة للبرلمانيين المنضوين تحت الاتحاد البرلماني الدولي بشأن النهج الخضراء للتعافي من كورونا-19، تتضمن توجيهات إرشادية للدول حول بلورة استجابات قانونية مراعية للبيئة من أجل التصدي لآثار كوفيد-19⁽⁴²⁾. وانعقدت الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير 2021، وركزت، في جملة أمور، على حُرْم تحفيز التعافي من كوفيد-19. وأتاحت الائتلاف بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء عالم أكثر رفقا بالبيئة واستدامة وشمولاً في مرحلة ما بعد الجائحة. ويبقى الحصول الشامل على اللقاحات تحدياً بالنسبة للاقتصادات النامية، ويعزى ذلك في جانب منه إلى عدم كفاية شبكات سلسلة التبريد، لا سيما في المجتمعات المحلية الريفية التي تشهد مستويات فقر عليا. ولمعالجة هذه المشاكل، يشترك البرنامج مع حكومتي رواندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومجموعة من الجامعات من أجل إنشاء مركز التميز الأفريقي الجديد للتبريد المستدام وسلسلة التبريد⁽⁴³⁾.

38 - وسيستجيب العقد الدولي للغات الشعوب الأصلية (2022-2032)، بقيادة من اليونسكو وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فرصاً لتعزيز حقوق الإنسان للفئات المهمشة، بما يشمل الشعوب الأصلية. وسعياً إلى تعزيز المساعدة التقنية لضمان توفير توجيهات سياساتية مستوفاة ومحددة الهدف للتغلب على التحديات الناشئة في مجال حقوق الإنسان، تعمل اليونسكو على وضع خارطة طريق لمكافحة العنصرية والتمييز تتماشى مع الدعوة العالمية لمكافحة العنصرية⁽⁴⁴⁾، التي اعتمدها الدول الأعضاء في اليونسكو، وتتضمن مجموعة أدوات عالمية تستهدف صانعي السياسات وسائر الجهات الفاعلة الاجتماعية. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أصدرت اليونسكو، استناداً إلى دليل الحق في التعليم⁽⁴⁵⁾، المبادئ التوجيهية لتعزيز الحق في التعليم ضمن الأطر الوطنية⁽⁴⁶⁾، وستواصل توسيع نطاق التعاون الدولي لرصد هذا الحق على الصعيد العالمي.

39 - وأبرزت منظمة التجارة العالمية في مساهمتها الدور الذي تؤديه التجارة في النهوض بحقوق الإنسان والتمتع بها. ومما يدل على انخراطها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تعاونها مع هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن تنفيذ الأهداف، ومشاركتها في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، وتعاونها مع الأونكتاد ومركز التجارة الدولية، وإطلاق منصة رصد التجارة من منظور أهداف التنمية المستدامة، وهي مستودع لمؤشرات التجارة يمكن صانعي السياسات والباحثين من استكشاف أوجه التآزر بين التجارة وأهداف التنمية المستدامة. ولاحظت أن زيادة اندماج البلدان النامية الأعضاء ضمن

(42) انظر www.unep.org/resources/report/green-approaches-covid-19-recovery-policy-note-parliamentarians.

(43) انظر www.unep.org/news-and-stories/story/covid-19-vaccine-could-revolutionize-cold-storage-around-world.

(44) انظر <https://en.unesco.org/news/global-call-against-racism>.

(45) متاح في الموقع <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000366556>.

(46) متاح في الموقع <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000375352>.

النظام التجاري المتعدد الأطراف سيعجل من وتيرة التنمية الاقتصادية، مما سيعزز تنميتها وتطلعات مواطنيها في ميدان حقوق الإنسان. كذلك ساعدت المنظمة على بناء القدرات التجارية للبلدان النامية، وبخاصة لدى أقل البلدان نمواً، من خلال تقديم المساعدة التقنية وتوفير برامج التدريب، لا سيما لإذكاء الوعي بقواعد المنظمة. ويرمي برنامج التجارة من أجل السلام التابع لمنظمة التجارة العالمية⁽⁴⁷⁾ إلى استخدام النظام التجاري المتعدد الأطراف كمسار لتحقيق السلام المستدام من خلال تسليط الضوء على دور التجارة والتكامل الاقتصادي في مجالات السلام والأمن والشؤون الإنسانية.

40 - وفي المساهمة الواردة من مركز الجنوب، وهو مؤسسة حكومية دولية تعنى ببحوث السياسات وتحليلها في البلدان النامية، شدد المركز على أن المبادرات الدولية، من قبيل كوفاكس ومجمع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-19، لم تتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة نظراً إلى غياب جهد تعاوني حقيقي من لدن جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ولاحظ المركز أن الاستجابة العالمية للأزمة الصحية تتطلب تدخلات نابعة من قانون حقوق الإنسان⁽⁴⁸⁾، وأنه من الضروري إيجاد شراكة عالمية أقوى لتزويد البلدان النامية بالموارد المالية والتكنولوجية، بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا والدراية الفنية، واستثمار الأموال العامة لإنتاج اللقاحات⁽⁴⁹⁾. ولاحظ المركز في مساهمته أيضاً وجوب رفع التدابير القسرية الانفرادية التي أثرت تأثيراً شديداً في قدرة البلدان المستهدفة على التصدي للجائحة⁽⁵⁰⁾. ورأى المركز أن التنفيذ الفعال لحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية يمكن أن يضرب مثلاً على سبل تحسين الظروف البشرية عن طريق التعاون الدولي والحوار في ظل فهم أوسع لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. ولاحظ المركز كذلك أن الاعتراف الفعال بالحقوق في التنمية يمكن أن يوفر أساساً للنهوض بالتعاون الدولي في سبيل تحقيق التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحد من الفقر وأوجه عدم المساواة.

41 - وأبرز مجلس أوروبا أنه، إلى جانب وضع أنشطة وبرامج مشتركة مع شركاء رئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ينبغي التركيز بشكل أكبر على تجنب الازدواجية، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة الرصد. ولدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من المهم تقوية وتعزيز الإشارات المرجعية والروابط فيما بين أنشطة مجلس أوروبا ذات الصلة والأهداف المحددة ضمن أهداف التنمية المستدامة.

42 - وشدد المكتب دون الإقليمي للمخروط الجنوبي التابع للأمانة العامة الأيبيرية الأمريكية على أن نموذج التعاون الإقليمي لنظام التعاون الأيبيري الأمريكي يتسم بنهجه المتعدد الأبعاد والمتعدد الجهات الفاعلة، الذي يجعل من التضامن أساساً في سبيل تمتين الروابط الثقافية بين الدول والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة من خلال تنفيذ إجراءات مشتركة. ولقد تحققت نتائج ملموسة كان لها تأثير مباشر على تعزيز السياسات العامة القطاعية الوطنية من خلال الحوار السياسي بين الحكومات القائم على التعاون التقني والمالي. وشمل ذلك برنامجاً للتعاون الإقليمي يركز بصورة خاصة على تعزيز القدرات

(47) للحصول على مزيد من المعلومات بشأن برنامج التجارة من أجل السلام، انظر www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/tradeforpeace_e.htm

(48) انظر www.southcentre.int/southviews-no-199-12-june-2020/

(49) انظر www.southcentre.int/research-paper-118-september-2020/

(50) انظر "Unilateral sanctions make it harder to fight COVID-19, must be dropped, says UN expert"، متاح في الموقع www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26393&LangID=E

المؤسسية الوطنية وتعميق المعرفة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومنذ بداية الجائحة، تحول تركيز تعاونه الإقليمي صوب أمور ملحة أخرى من قبيل كفاءة الحصول العادل على اللقاحات وضمان الأمن الغذائي لأكثر السكان تضررا.

خامسا - المنظمات غير الحكومية

43 - وردت مساهمات من مؤسسة الأفارقة في أمريكا من أجل الاستعادة وإعادة التوطين، والمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، وجمعية بابا جيوفاني الثالث والعشرين الأهلية، وجمعية الوحدة الجمهورية الخاصة (Asus Reluc)، وتحالف حملة الحياة، ومنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا (Club Ohada Thies)، وتوافق آراء الناس والمنظمات والمجتمعات المحلية المستدامة، ومؤسسة ديانوفا الدولية، ومؤسسة كنيسة فين للمعونة، والاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة، ومؤسسة الليبرالية الدولية، والمنظمة العالمية للرابطات المعنية بالتوعية السابقة للولادة، ومؤسسة رصد المنظمات غير الحكومية، ومنظمة السلام عبر العالم. ووردت أيضا مساهمات فردية من إديث باغوينهو، ودين بوردوكاس، وبرونو كوليتي، وفيرن باورز، ورامون ريبيرا.

44 - وأُعرب عن تأييد وضع معاهدة بشأن الحق في التنمية وإعلان بشأن الحق في التضامن الدولي من أجل النهوض بمبادرات التعاون الدولي الفعالة على جميع المستويات عن طريق تعزيز واجب الدول في التعاون. ولوحظ أن توطيد العمل الجماعي يشكل مدخلا رئيسيا لمعالجة القضايا النظامية العالمية، وذلك من خلال إعادة تحديد الهيكل المالي العالمي وسد الثغرات في الموارد الموجهة للنهوض بتمويل جدول أعمال التنمية وتمويل الصندوق الأخضر للمناخ. وأُبدى اقتراح بتضمين الاستجابات العالمية لجائحة كوفيد-19 كفاءة المساواة في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والأدوية واللقاحات للجميع. واقتُرح كذلك تمكين البشرية جمعاء من الاستفادة من التقدم المحرز في مجال البحوث والحيلولة دون أن تشكل حقوق الملكية الفكرية حواجز أمام توافر المنتجات الطبية، بما فيها اللقاحات. وأُبدى اقتراح "بتوأمة" بلد متقدم النمو مع بلد نام، يقوم بمقتضاه البلد المتقدم النمو بمواكبة البلد النامي في مسيرته صوب أعمال حقه في التنمية دونما اشتراطات، بل في إطار علاقة تبادلية. واقتُرح أيضا تحويل النفقات العسكرية إلى صندوق عالمي يتولى دعم البرامج العالمية لمكافحة الفقر المدقع وتعزيز التنمية المستدامة لأكثر الشعوب والمجتمعات المحلية تهميشا وضعفا.

45 - وجرى التشديد على ضرورة توطيد دور الأمم المتحدة بصفتها الجهة الداعية إلى فعاليات التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان والمنبر الحاضن لها. ووردت في إحدى المساهمات ملاحظة تذهب إلى أن العمليات القائمة، مثل الاستعراض الدوري الشامل، تتيح تعميق التعاون وتعزيز دور المجتمع المدني. ولوحظ أن هناك حاجة إلى آليات لتعزيز التعاون، لا سيما في حالات تقلص الحيز المتاح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني وفي البيئات الهشة. وذهب اقتراح آخر إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز جهودها التعاونية على المستوى القطري لتشمل المنظمات غير الحكومية المحلية بصفتها صاحبة مصلحة رئيسية في النهوض بحقوق الإنسان. كذلك لوحظ أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير من أجل: تعزيز ولاية مفوضية حقوق الإنسان ودور المقرر الخاص ولجان التحقيق؛ وتطوير مزيد من طرائق العمل بين المقرر الخاصين ووكالات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، وضمان التعاون العملي بين المقرر الخاصين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وضمان استقلالية دور الأمم المتحدة في إثارة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان.

وجاء في المساهمات المقدمة أنه لا بد من تعزيز التعاون في عملية تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل عن طريق: تشجيع الدول الأعضاء على تقديم تقارير منتصف المدة وضمان أن تكون عملية تخطيط وصياغة تقارير منتصف المدة تعاونية؛ وتعزيز تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل على المستوى القطري بإشراك المنظمات غير الحكومية المحلية.

46 - واقترح التعجيل بوضع اتفاقية للأمم المتحدة بشأن حقوق المسنين بغية سد الثغرات المتصورة التي تعترض معايير حقوق الإنسان المتعلقة بحمايتهم. وشجعت الأمم المتحدة على ضمان وجود قيادة قوية لاستغلال إمكانات عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021-2030) إلى أقصى حد ممكن. وأبدي أيضا اقتراح بضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية كشركاء فعالين في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتيسير التعاون المتعدد القطاعات لحماية حقوق كبار السن.

47 - وقدمت توصية من أجل زيادة إشراك المنحدرين من أصل أفريقي في صوغ القانون الدولي وتنفيذه، فضلا عن المساواة أمام أحفاد الأفارقة المستعبدين. ولتحقيق مخرجات مناهضة للعنصرية، اقترح بأنه يجب إعادة تصور مساواة الخدمة العامة الدولية باتباع نهج محورها الضحية.

48 - وقدم اقتراح لتوفير قدر أكبر من الحماية لأعضاء المنظمات التي تناضل من أجل حقوق الإنسان. كذلك دعت المساهمات إلى القيام بما يلي: إنشاء مراكز مموله تمويلًا كافيًا في جميع أنحاء العالم لرعاية الحوامل بطريقة شاملة؛ وإشراك المنظمات غير الحكومية في العمل بشكل وثيق مع وفود برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) في جميع أنحاء العالم؛ وتكثيف الجهود لإنشاء مكاتب لمفوضية حقوق الإنسان في البلدان التي لم تسمح بعد بفتحها.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

49 - أكدت الدول الأعضاء من جديد، في إعلان الذكرى السنوية الخامسة والسبعين، أن تعزيز التعاون الدولي يصب في صالح الأمم والشعوب على السواء، وأن الركائز الثلاث للأمم المتحدة - وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان - هي على القدر نفسه من الأهمية وأنها مترابطة ومتعاضدة. وجددت التزامها بتعزيز الجهود وإبداء الإرادة السياسية والروح القيادية وحشد الموارد والعمل مع الشركاء لدعم التنسيق والحوكمة العالمية في سبيل مستقبل مشترك للأجيال الحالية والمقبلة.

50 - ولقد أبان كوفيد-19 ترابطنا، وأبرز في الوقت نفسه أن ضعفنا وإنسانيتنا يشكلان قاسما مشتركا. لذلك، فتحول الوعد المجسد في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى تغيير حقيقي على أرض الواقع للناس جميعا في كل مكان سيطلب تنشيط التضامن العالمي وتقاسم المسؤولية.

51 - وتكرر "الأزمة الكوكبية الثلاثية" المتمثلة في تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتلوث التأكيد على ضرورة تعزيز تعددية الأطراف. فأزمة كوفيد-19 تتيح الفرصة لإعادة البناء بصورة أكثر رفقا بالبيئة من خلال الانتقال إلى اقتصادات خالية من الكربون. وسيفضي توسيع نطاق التعاون الدولي في مجالي الإنتاج والاستهلاك المستدامين، بما يشمل الطاقات المتجددة والتكنولوجيا المستدامة بيئيًا، إلى تعزيز التمتع بحقوق الإنسان على نحو يشمل الأجيال المقبلة أيضا.

52 - ولقد أقر الأمين العام في ندائه للعمل بوجود إدماج حقوق الإنسان ضمن العمل المناخي والتنمية المستدامة، بما يشمل حقوق الأجيال الحالية والمقبلة في بيئة صحية. ولا بد أن تكفل الدول وجميع أصحاب المصلحة أيضاً حق الأطفال والشباب في المشاركة الهادفة والمستنيرة. وينبغي أن يشمل ذلك اتخاذ تدابير لإيجاد فرص مجدية وتمويل كاف لمشاركتهم في عمليات الأمم المتحدة، وتوفير الدعم للدول الأعضاء في تعزيز مشاركة الأطفال والشباب في صنع القرار.

53 - ويجب على الدول وجميع أصحاب المصلحة العمل معاً لعكس الآثار المدمرة التي ألحقتها الجائحة بالاقتصادات والمجتمعات، ومعالجة أوجه اللامساواة داخل البلدان والتفاوتات فيما بينها. ومن الأمور البالغة الأهمية تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة لتوطيد الجهود المبذولة داخل البلدان لدعم الدول الأعضاء وسائر الأطراف في ميدان حقوق الإنسان، وتقديم الأمم المتحدة الدعم اللازم لوضع خطط التعافي من كوفيد-19. فالتعافي القابل للبقاء يجب أن يركز على التضامن على جميع المستويات.

54 - ويتعين إيلاء اهتمام خاص للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خطيرة، والبلدان التي تشهد حالات نزاع، والبلدان الخارجة من نزاع. ومن اللازم بذل مزيد من الجهود وتكثيف التعاون لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها الأساسية في مجال حقوق الإنسان التي لا مندوحة من الوفاء بها في جميع الأوقات، ولمعالجة التمييز الهيكلي والنظمي ضد المهمشين والضعفاء، بمن فيهم الأشخاص الذين يعيشون في فقر، والنساء والفتيات، والأطفال والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والعمال غير الرسميين، والفلاحون، والأقليات العرقية والإثنية والدينية، والمنحدرون من أصل أفريقي، والشعوب الأصلية، والمهاجرون، واللاجئون.

55 - وتحتاج البلدان إلى زيادة التمويل الإنمائي على وجه الاستعجال لتوسيع الحيز المالي بما يتيح توسيع نطاق الإنفاق الاجتماعي ومن ثمّ الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومن الممكن المساعدة على تحرير الحيز المالي بإعادة توزيع الإنفاق العام، واستخدام تقنيات مجربة لمكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة، وتطبيق سياسات مالية تقدمية، وزيادة شفافية الموازنة والمشاركة والمساءلة. ومن المهم العمل مع المؤسسات المالية الدولية لضمان التزامها بحقوق الإنسان في تمويلاتها واشترطاتها. فلا بد من مواءمة تمويل التنمية مع المعايير الدولية، والتصدي للتمييز ومعالجة الأسباب الجذرية الأخرى لأوجه عدم المساواة، وإدماج المشاركة والمساءلة. وليس إدماج حقوق الإنسان في صلب عمل المؤسسات المالية الدولية أمراً حاسماً لتحقيق التنمية المستدامة فحسب، بل هو مهم للغاية لدرء النزاع وبناء السلام والازدهار⁽⁵¹⁾.

56 - ولقد أعادت الخسارة الفادحة التي منيت بها الوظائف وسبل العيش من جراء الجائحة تأكيد أهمية الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملتين. وباتت الدول في حاجة إلى: الحيز المالي والسياساتي اللازم لعكس نقص الاستثمار المزمّن في الخدمات العامة؛ وإلى دفع الأفراد والشركات ما عليهم من ضرائب على نحو أكثر إنصافاً؛ وإلى برامج للعمل الإيجابي وسياسات محددة الهدف لمعالجة أوجه عدم المساواة التاريخية. وبالإضافة إلى تعزيز الجهود من أجل حشد الموارد المحلية، يبقى التعاون

(51) للاطلاع على تحليل لهذه العلاقات، انظر www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/publication/pathways-for-peace-inclusive-approaches-to-preventing-violent-conflict

أمرًا حيويًا لتلبية تلك المتطلبات، بما في ذلك باتّباع نهج جديدة لتمويل الحماية الاجتماعية، مثل الصندوق العالمي المقترح للحماية الاجتماعية (انظر A/HRC/47/36). وثمة حاجة إلى الدعم المالي والتقني وغيره من أشكال العون للتخفيف من تأثير الجائحة على القطاع غير الرسمي. وهناك تأثير غير متناسب على النساء، بفعل تمثيلهن غير المتناسب في هذا القطاع، مما يستلزم تركيز الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم على الأعمال التجارية المملوكة للنساء، بما يشمل القطاع الزراعي والمناطق الريفية، وعلى النساء اللاتي يقدمن خدمات رعاية غير مدفوعة الأجر في إطار الاستجابة لكورونا-19.

57 - وكشفت الجائحة عن الحاجة الملحة إلى مزيد من هياكل الحوكمة الديمقراطية وضرورة التعجيل بمعالجة النقص في الشمول والمساواة⁽⁵²⁾. ونتيجة لذلك، وُجّهت نداءات متجددة لإجراء تغييرات نظامية، بما في ذلك ما يلي: نظام اقتصادي ومالي ديمقراطي متعدد الأطراف تتمتع فيه البلدان النامية بصوت أقوى بكثير وبحقوق تصويت موسعة؛ ونظام تجاري أكثر توازنًا، يتيح الارتقاء ضمن سلاسل القيمة العالمية⁽⁵³⁾؛ وتحسين اللوائح الناظمة للتمويل والتجارة والاستثمار لتعزيز اتساق السياسات مع حقوق الإنسان والنهوض بالتنمية المستدامة؛ وتعزيز القدرات الإنتاجية والتنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي (انظر A/HRC/46/59، الفقرة 68).

58 - ويتوخى الاتفاق العالمي الجديد المقترح اقتصاداً عالمياً يتسم باحترام شامل للقانون الدولي، وعالمياً متعدد الأقطاب يحكمه مبدأ تعدد الأطراف على نحوٍ أكثر تشابكاً وشمولاً وفعالية، ومؤسساتٍ متعددة الأطراف قوية لمعالجة أوجه اللامساواة الهيكلية والنظمية على النطاق العالمي. وفي هذا صدى للنداء الوارد في إعلان الحق في التنمية (قرار الجمعية العامة 128/41، المرفق) الداعي إلى إيجاد نموذجٍ جديدٍ للحوكمة العالمية، يتأتى في ظلّه تقاسم السلطة والثروات والفرص على نحوٍ أكثر إنصافاً، ويتسنى للدول في كنفه إعمال حقوقها والوفاء بواجباتها بما يتيح بلورة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على المساواة في السيادة والاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة والتعاون، ودعم إعمال حقوق الإنسان. كما أن المشاركة الحرة والنشطة والهادفة في التنمية من جانب جميع الأفراد والشعوب، والتوزيع العادل لمنافع التنمية، وفقاً لحق الإنسان في التنمية، سيتيح للجميع أن يشارك ويسهم في التنمية والعولمة ويجني ثمارها، دون ترك أي شخص أو مجموعة أو مجتمع أو بلد خلف الركب.

59 - وينبغي للدول أن تكثف جهودها لحشد الموارد العامة على الصعيدين المحلي والعالمي من أجل الوفاء بالالتزامات الأساسية الدنيا المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن شأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، من قبيل استخدام الضرائب التصاعدية، والجهود المبذولة لتعزيز الشفافية والمساءلة وتخصيص مساحة واسعة للحوار الاجتماعي والمشاركة، أن تدعم حشد أقصى قدر من الموارد المتاحة لإعمال حقوق الإنسان والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

60 - والتعاون أساسيٌّ لمنع التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال والتهرب الضريبي ووضع حد للملاذات الضريبية وإدماج مبادئ التنمية المستدامة في عملية صنع القرار المالي. ومن شأن توسيع

(52) انظر - www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2020-07-18/secretary-generals-nelson-mandela-lecture-delivered - %E2%80%9Ctackling-the-inequality-pandemic-new-social-contract-for-new-era%E2%80%9D

(53) المرجع نفسه.

نطاق التضامن والتعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون والتضامن الثلاثي من خلال تبادل المعارف والخبرات، والتكنولوجيا والموارد، والتجارب والممارسات الجيدة، أن يسهم في النهوض بحقوق الإنسان.

61 - ويتعين على الدول وأصحاب المصلحة كافة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والشركات عبر الوطنية، أن تتعاون في سبيل تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية. وسيكون الدعم المالي والنقدي الموسع مهما للغاية لتحقيق التعافي من كوفيد-19. وسيقتضي ذلك دعماً مالياً إضافياً في المدينين القصير والطويل كليهما. ويلزم تجديد الالتزام بتحقيق هدف 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية و 0,15 إلى 0,2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً. وستساعد حقوق السحب الخاصة التي خصصها صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة على تعامل البلدان مع تداعيات جائحة كوفيد-19. بيد أنه من الأهمية بمكان إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تحتاج إلى السيولة لتجنب التخلف عن سداد الديون وللاستثمار في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الرعاية الصحية.

62 - وأضحت معالجة نقاط الضعف المزمنة التي تعترى هيكل الديون الدولية أمراً ملحاً وحتماً في آن واحد. فمن شأن التضامن العالمي أن يتيح تخفيف عبء الدين الملقى على عاتق جميع البلدان المحتاجة، وذلك عن طريق إلغاء الدين أو إعادة هيكلته أو تجميده من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما يشمل الدائنين من القطاع الخاص. ومن الأمور التي ستتيح حيزاً مالياً أوسع نطاقاً لكي تفي البلدان بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية العمل على درء الوقوع في ضائقة المديونية، وإصلاح وبناء هيكل ديون يكون أكثر عدلاً وفعالية، بما في ذلك إنشاء آلية جديدة متعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون، وتوسيع نطاق الوصول إلى الائتمان الميسور التكلفة. ويشكل إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في صلب عملية تمويل التنمية أداة حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعقد اجتماعياً متجدداً. فينبغي مساعدة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل عن طريق توفير سندات اجتماعية، مثل سندات "التحقيق التدريجي" للأهداف، التي يمكن تسخيرها في تمويل الإنفاق الاجتماعي بغية تحقيق أهداف إنمائية محددة. ومن شأن إدماج تقييمات الأثر على حقوق الإنسان ضمن إطار إدارة الديون وإعادة هيكلتها أن يساعد في ضمان ألا يكون لسياسات إدارة الديون، أو غيرها من إصلاحات السياسة الاقتصادية ذات الصلة، عواقب غير مقصودة من قبيل زيادة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

63 - وينبغي أن يستند الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي إلى نموذج جديد لأساليب العمل، نموذج يعزز التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ويقوي انخراط الأمم المتحدة مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة على نطاق النظام المالي بجميع أطرافه، تأسيساً على الجهود الحالية التي تدمج مصالح جميع أصحاب المصلحة. ومن الخطوات الحيوية صوب تحقيق التعافي المرن تعزيز التعاون الضريبي الدولي الشامل الذي يركز على التنمية، وضمان النزاهة المالية، وتدعيم مشاركة الأمم المتحدة، والنهوض بالتعاون الدولي في مجال أطر التمويل الرقمية، وتعزيز الشمول المالي، والتصدي للمخاطر المحتملة.

64 - وينبغي أن تتماشى نظم الملكية الفكرية مع التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان. ولتتمكين البشرية جمعاء من الاستفادة على قدم المساواة من التقدم العلمي، يتعين زيادة القدرة الإنتاجية للفاحات

على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، وتقاسم التكنولوجيات على نطاق واسع، وإتاحة التراخيص، وضمان يسر التكاليف. وينبغي أن تتعاون جميع الدول وسائر الجهات الفاعلة المعنية في دعم المبادرات الرامية إلى ضمان التوزيع الشامل والمنصف للقاحات بين البلدان، مثل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي التابع لها، والاستفادة على النحو المناسب من الحيز السياسي المتاح لضمان الحصول على اللقاحات داخل حدود كل بلد دون تمييز وبأسعار معقولة. وينبغي أن تعتمد الدول وأصحاب المصلحة كممارسة فضلى، بغض النظر عن حالات الأزمات، وبخاصة أثناء الجوائح والطوارئ الصحية، تفسير وتنفيذ الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وفقاً لحق أعضاء منظمة التجارة العالمية في حماية الصحة العامة، وعلى وجه الخصوص، في تعزيز إمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات⁽⁵⁴⁾. وسيطلب توفير لقاحات كوفيد-19 على نطاق عالمي تعاوناً قوياً لتوسيع البنية التحتية والنظم، مثل قدرة سلسلة التوريد العالمية التي تتيح نقل المنتجات من مواقع الإنتاج إلى وجهاتها النهائية مع الحفاظ على البرودة المناسبة.

65 - ويشكل التعليم الجيد والتكنولوجيا الرقمية عاملين رئيسيين من العوامل الداعمة للعقد الاجتماعي المتجدد⁽⁵⁵⁾. والتعاون أمر جوهري لمعالجة الفجوات الرقمية والنهوض بتكنولوجيا المعلومات، بما يشمل سد الثغرات العالمية في مجال التعليم عبر الإنترنت. وينبغي أن يتعاون جميع أصحاب المصلحة من أجل تنشيط خطة نقل التكنولوجيا (انظر A/HRC/46/59، الفقرة 76) والتغلب على العقبات مثل توسيع نطاق حقوق الملكية الفكرية، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة⁽⁵⁶⁾. وتشدد خارطة الطريق من أجل التعاون الرقمي⁽⁵⁷⁾ على ضرورة تأمين مستقبل رقمي شامل للجميع ومستدام من خلال إيصال الإنترنت إلى من لم يصلوا إليها بعد وعددهم 3,6 بلايين شخص، بحلول عام 2030.

66 - ومن الأمور الحيوية للنهوض بحقوق الإنسان حماية وتعزيز الحيز المدني وحق جميع الأشخاص في المشاركة في الحياة العامة. وذلك أمر أساسي أيضاً لتحقيق خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا. فلا بد من حماية الحيز المدني، بما في ذلك في شبكة الإنترنت، من أجل المضي قدماً في تطبيق نهج شاملة وفعالة وذات أسس صلبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووفقاً لحق الإنسان في التنمية، لا بد أن يكون الناس هم محور عملية صنع القرار، بما في ذلك في سياق صوغ السياسات الوطنية والعالمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ولا بد أن تشارك النساء والفتيات والشباب والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع الضعف والهشاشة مشاركة نشطة في اتخاذ القرارات.

(54) انظر إعلان الدوحة لعام 2001 بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الفقرة 4؛ www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min01_e/mindecl_trips_e.htm.

(55) انظر www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2020-07-18/secretary-generals-nelson-mandela-lecture-delivered؛ www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2020-07-18/secretary-generals-nelson-mandela-lecture-delivered.delivered

(56) المرجع نفسه.

(57) انظر www.un.org/techenvoy/content/roadmap-digital-cooperation#:~:text=On%2011%20June%202020%2C%20the%20United%20Nations%20Secretary-General,presented%20by%20digital%20technologies%20while%20addressing%20their%20challenges.

67 - ويجب تنشيط ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة من جديد، بما يشمل مساهمات آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بغية ضمان توفير الدعم للدول الأعضاء والشعوب والكيانات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص لاستخدام حقوق الإنسان في تعزيز الحوكمة من أجل مواجهة التحديات العالمية المحددة في إعلان الذكرى السنوية الخامسة والسبعين. وعلى هذا المنوال، سيكون بمقدور الأمم المتحدة أن تعزز دعمها للتنفيذ الكامل والفعال لرؤية الدول الأعضاء بشأن عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، التي أُعرب عنها في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام 1993، وجُسدت في إعلان وبرنامج عمل فيينا، وأبرزت بجلاء في النداء للعمل.